المؤشرات المالية للمصارف الإسلامية المصرية

إعداد: احمد شوقي سليمان

محاضر وخبير مصرفي

باحث دكتوراه بكلية التجارة جامعة الأزهر

المؤشرات المالية للمصارف الإسلامية المصرية *

تعد مصر من أوائل الدول التي ظهرت بها فكرة المصرفية الإسلامية على مستوى العالم على يد الدكتور أحمد النجار العام ١٩٦٣، وتأسس أول مصرف إسلامي في مصر بنك فيصل الإسلامي العام ١٩٧٨. وتمثل أصول المصرفية الإسلامية في مصر ٠,٦% من إجمالي أصول المصرفية الإسلامية العالمية والتي تقدر بحوالي ١,٧٥٤ تريليون دولار بنهاية العام ٢٠١٨ وفقا للإحصائيات الدولية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB .

ويضم السوق المصرفي المصري عدد ١٤ بنكا لديهم رخصة من البنك المركزي المصري لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، منها ثلاثة مصارف إسلامية بالكامل وهي بنك فيصل وبنك البركة ومصرف أبو ظبي الإسلامي _ مصر، وعدد ١١ بنكا لديهم فروع إسلامية حيث بلغ إجمالي الفروع التي تقدم خدمات المصرفية الإسلامية ٢٣٠ فرعا تمثل حوالي ٦ % من إجمالي الفروع المصرفية بالسوق المصرفية المصرية.

وتبلغ قيمة ودائع المصارف الإسلامية بالكامل بعد استبعاد الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية ١٨٧,٥٧٣ مليار جنيه مصري، وحجم التمويل الإسلامي بها ٥٧,١٢٢ مليار جنيه مصري ونسبة التمويل للودائع حوالي ٣٠,٥ % بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٩ مقارنة بقيمة ودائع ١٧٣,٤٨٢ مليار جنيه مصري والتمويل بقيمة ٥٢,٠٩١ مليار جنيه مصري ونسبة التمويل إلى الودائع حوالي ٣٠ % بنهاية العام ٢٠١٨. وبتحليل عينة من البنوك التقليدية التي لها فروع إسلامية بمصر تلاحظ أن متوسط نسبة التمويل إلى الودائع تصل إلى ٥٠% في أغلب هذه البنوك .

ويساهم التمويل الإسلامي في تقديم التمويل للقطاعات الاقتصادية في مصر بنهاية ٢٠١٨ حيث تمثل نسبة ١١ % من التمويل الإسلامي للقطاع الصناعي، و١٢,٨ % لقطاع التصدير، و١٠,٢ % للتعدين والمحاجر، و٩ % للأنشطة العقارية، و٨,٤ % للخدمات الغذائية، و٦,٥ % للقطاع الزراعي، و٦,٤ % لقطاع المياه والصرف الصحي، و ٦ % للتجزئة، و٤,٣ % للأنشطة المالية والتأمين و٥,٥ % للطاقة والكهرباء، و٣,١ % لأعمال التشييد والبناء، و١,٨ % لقطاع الاتصالات والمعلومات، و١,٧ % لقطاع النقل، و٠,٩ % لقطاع التعليم.

وقد أظهرت مؤشرات الربحية للمصارف الإسلامية بجمهورية مصر العربية (بعد استبعاد البنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية) نتائج إيجابية خلال العام ٢٠١٨ وفقاً للإحصائيات الدولية الصادرة عن صناعة المالية الإسلامية الصادرة عنIFSB 2019 ، وقد بلغ معدل العائد على حقوق الملكية ROE في المصارف الإسلامية بجمهورية مصر العربية ٤١% وهو ما يظهر كفاءتها وقدرتها في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين مقارنة بمتوسط معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية عالمياً ١٥،٦٢% بنهاية ٢٠١٨

وقد بلغ متوسط العائد على الأصول ROA في المصارف الإسلامية بجمهورية مصر العربية حوالي ٢،٨٦% مقارنة بمتوسط العائد على الأصول علي مستوي المصارف الإسلامية في العالم ١،٨٦% بنهاية عام ٢٠١٨ ما يظهر مدى كفاءة المصارف الإسلامية في جمهورية مصر العربية في إدارتها لأصولها لتحقيق الأرباح .وحقق هامش صافي الربح بالمصارف الإسلامية بجمهورية مصر العربية حوالي ٥٧% بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٨ وهي نسبة صافي الربح أو الخسارة إلى صافي الإيرادات وتعد من أفضل النسب مقارنة بالمصارف الإسلامية علي مستوي العالم بعد المصارف الإسلامية بالسودان ٥٧،٥.%

وقد واصلت المصارف الإسلامية في جمهورية مصر العربية قدراتها في تعزيز جودة أصولها في ضوء البيانات في الفترة ما بين ٢٠١٣ وحتى نهاية عام ٢٠١٨ والتي أظهرت تحسناً في قياس جودة أصول المصارف الإسلامية مسجلة انخفاض معدل التمويل المتعثر (Non-Performing Financing) وهو ما يظهر تحسن عام في جودة أصولها حيث بلغ NPF للمصارف الإسلامية

بجمهورية مصر العربية ٥،٢١% بنهاية عام ٢٠١٨، مقارنة بـ ٧،٢٤% بنهاية عام ٢٠١٧، و٧،٣٢% بنهاية عام ٢٠١٦.

وبالنسبة للرافعة المالية والتي تعمل كمؤشر مساند لرأس المال على أساس المخاطر لكي تساهم في بناء معدل رافعة مالية أمن على مستوى النظام المصرفي بالكامل وفقاً لتعرف الجهات الرقابية. وتتمثل نسبة الرافعة المالية ٣% (الشريحة الأولى / إجمالي الأصول والالتزامات العرضية) كحد أدنى، وبتحليل نسبة الرافعة المالية للمصارف الإسلامية بجمهورية مصر العربية نجد أنها تصل إلى ٦،٥٣% بنهاية عام ٢٠١٨ و ٥،٨٧ بنهاية عام ٢٠١٧ .

وقد استقرت حصة المصارف الإسلامية في التمويل بالعملات الأجنبية خلال الفترات الأخيرة كما سجلت العديد من الدول زيادات هامشية في التمويل بالعملات الأجنبية، وفي ضوء قيام مصر بتعويم الجنية المصري في نوفمبر ٢٠١٦ للسماح بتدفق العملات الأجنبية داخل النظام المصرفي المصري وللسماح لها لدخول الأسواق المالية الدولية والاستفادة من برامج تمويل صندوق النقد الدولي، وقد أدت هذه الإجراءات إلى ارتفاع فوري لتمويل المصارف الإسلامية بالعملات الأجنبية والتي ارتفعت من ٢٠،١% في الربع الثالث لعام ٢٠١٦ إلى ٣٤% في الربع التالي، وقد استقر الجنية المصري منذ ذلك الوقت وانخفض بنسبة قليلة ٠،٩% بنهاية عام ٢٠١٧ وحتى النصف الثاني لعام ٢٠١٨، بينما تحتفظ المصارف الإسلامية المصرية بعملات أجنبية تمثل ٣١،٧% من إجمالي أموالها، والتمويل بالعملات الأجنبية ٢٤،٨% من إجمالي تمويلاتها.

وقد سجل متوسط نسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية بجمهورية مصر العربية نسبة ١٥،٩% وهو أعلى النسبة المحددة من السلطات الرقابية الدولية (١٠،٥% بنهاية ٢٠١٨) مقارنة ١٤،٦٥% بنهاية عام ٢٠١٧ مقارنة ١١،٤٢% بنهاية عام ٢٠١٦، وقد سجلت الشريحة الأولى لنسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية بجمهورية مصر العربية نسبة ١٢،٠١% بنهاية عام ٢٠١٨ مقارنة ١٠،٥٦% بنهاية عام ٢٠١٧، و ١٠،٦٦% بنهاية عام ٢٠١٦ والذي يظهر نسبة اكبر من النسب المحددة من السلطات الرقابية الدولية وتمثل نسب أعلى من متوسط نسبة كفاية رأس المال والشريحة الأولى لنسبة كفاية رأس المال خلال صناعة المصرفية الإسلامية ١٢،٣% و١٠،٧% على

التوالي لعام ٢٠١٨ ويرجع ذلك على وجه الخصوص للتدهور المستمر في نسب كفاية رأس المال بدولة إيران .

وبالنسبة للسيولة فما زالت السيولة تشكل قلق بين العديد من الدول التي تمتلك أصول المصرفية الإسلامية، حيث تحتفظ بعض هذه الدول بكميات كبيرة من السيولة المستحقة لعدم وجود أساليب متوافقة مع أحكام الشريعة لإدارة السيولة، وغيرها التي تواجه نقص في السيولة المستحقة لضغوط الاقتصاد الكلي ومعدلات التضخم العالية والتوقعات الاقتصادية السلبية نحو زيادة سحب الودائع، وقد ارتفعت نسبة الأصول السائلة بالمصارف الإسلامية بجمهورية مصر العربية (نسبة الأصول السائلة = الأصول السائلة / إجمالي الأصول) لتصل لأعلى مستوياتها لتصل إلي ٧٠ % بنهاية عام ٢٠١٨ مقارنة بالأعوام السابقة، وبالمقارنة للمصارف الإسلامية على مستوى العالم تليها المصارف الإسلامية في أفغانستان حوالي ٤٨% وتركياً ٤٥% والأردن وباكستان بنسبة تقدر حوالي ٣٣ .%

ويتضح مما سبق ايجابية مؤشرات المصارف الإسلامية العاملة بجمهورية مصر العربية على مستوى المصارف الإسلامية عالمياً وقدرتها على تعزيز مكانتها في السوق المصرفي المصري ويرجع ذلك لصلابة ومتانة القطاع المصرفي المصري، والهيئات الشرعية بالمصارف الإسلامية والتي تقدم الرأي والدعم لها لتقديم الخدمات المالية الإسلامية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولتحقيق المزيد من النجاحات يجب أن تكون المصارف الإسلامية قادرة على التغلب على التحديات والمعوقات التي تواجه نموها وعلى رأسها عدم وجود قوانين محدد تنظم عمل المصارف الإسلامية من خلال البنك المركزي المصري، وعدم وجود هيئة شرعية مركزية بالبنك المركزي تراقب أعمال المصارف الإسلامية، والاعتماد على نظرية المحاكاة للمصرفية التقليدية في ابتكار وتطوير المنتجات والخدمات، وعدم تأهيل الكوادر البشرية بشكل علمي ومهني لدعم وتطوير المصارف الإسلامية في مصر.

وستساهم قرارات الحكومة المصرية نحو تنويع الأدوات المالية بسوق رأس المال وتطبيق الصكوك من خلال التعديلات الواردة ببعض احكام قانون سوق رأس المال وصدور القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية، في إبراز دور البنوك في عملية إصدار الصكوك كمنظم إصدار حيث سيقوم البنك بإدارة وتنظيم الإصدار والترويج للصكوك أو كوكيل للسداد من خلال تنسيق سداد الصكوك

وأداء قيمتها في نهاية المدة لمالكيها. والذي يساهم بدوره في دعم تطبيق المصرفية الإسلامية بشكل كبير في السوق المصرفي المصري وزيادة عدد المتعاملين بها والتوسع في عدد الفروع وتنويع منتجاتها وزيادة حصتها السوقية، ومن المتوقع أن تصل إلى نسبة ١٠ % من إجمالي القطاع المصرفي المصري خلال الاعوام المقبلة.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

أحمد شوقي سليمان

محاضر وخبير مصرفي

باحث دكتوراة بكلية التجارة جامعة الأزهر

مدير معتمد في إدارة المخاطر الاكاديمية الامريكية للإدارة المالية

تم نشر الدراسة في شكل مقال في العديد من المجلات والجرائد العربية.

- جريدة البورصة في المصرية https://alborsaanews.com
- الغد الاردنية https://alghad.com
- شبكة السبق السعودية https://sabq-sa.com
- عالم المال https://www.alamalmal.net
- صدى البلد الاخبارية https://www.elbalad.news
- أهل مصر الاخباريةhttps://www.ahlmasrnews.com
- أخبارك https://akhbarak.net
- *أخبارك الأن* akhbarkalaan.com.www
- صحافة نت https://www.sahafahn.net/news6702629.html
- https://menafn.com